الطائفية
في الوطن العربي (٣)

التحليل السياسي بلغة طائفية

منذر خدّام

ما أكثرَ القضايا التي تَشْغل بالَ السوريين هذه الأيام: من فلسطين إلى العراق إلى لبنان، إلى القضايا الداخلية، من لقمة الخبز إلى الحرية . إلخ. غير أنّ القضايا الملتهبة في دول الجوار العربي قد ألْهتهم بعضَ الشيء عن مشاغلهم الداخلية المباشرة، ولسانُ حالهم يقول: «ليستمرّ الاستبدادُ دهرًا، ولا ينزلق بلدُنا إلى الفتنة الداخلية والاقتتال الأهلي!»

لقد استحوذتْ مشاكلُ الأشقّاء على اهتمامات السوريين حتى كادت تسمِّرهم أمام التلفاز ووسائلِ الإعلام المختلفة. وهم، في حقيقة الأمر، يُضْمرون هواجسَ وإحساساتٍ بالخوف تجاه بلدهم الذي تحيط به الأخطارُ من كل صوب. وهكذا أخذتْ تنزاح لغةُ الحياة، لغةُ الحب، لغةُ العمل، لغةُ الاجتماع، لتحلّ محلّها لغةُ الخوف، لغةُ الموت القادم من عند جيراننا، باحثةً لها عن موقع في النفوس الضعيفة، أو المأجورة، أو التي فَقدتْ حسَّ الرؤية السياسية السليم

ولقد أصبح من مألوف الحياة اليومية استخدامُ مفردات المنطق الطائفي في التحليل السياسي للظواهر السياسية، بدعوى «الموضوعية» و«الواقعية»..الخ و لم يعد يقتصر ذلك على الجمهور العادي، بل أخذ يتسلّل إلى عقل النخب السياسية والثقافية. وهنا مكمنُ الخطورة: فعندما يَفْقد العقلُ السياسي والثقافي العارف منطقَه السليم، فتَأْسره اللغةُ اليومية، بما فيها من تسطيح وتعميةٍ وانسياقٍ وراء الهوبرة الإعلامية، تصبح المفرداتُ الطائفية والمذهبية والأقوامية ـ من قبيل «مكوِّنات الشعب السوري» أو «الأقليات السورية» أو «الطوائف والمذاهب السورية» أو «الحكم الطائفي» أو، تخفيفًا، «الحكم الفئوي» أو «الطائفة الحاكمة» أو «المنتفعة» و«الطوائف المقموعة» أو «المظلومة والمستغلة» و«الطائفة الكبيرة» و«الطوائف الصغيرة» و«المحاصصة» و«التوافقية الطائفية» إلخ ـ هي مفرداته في التحليل السياسي. وإذ يسود المنطقُ الطائفي ومفرداتُه في التحليل السياسي، وبالتالي في الممارسة السياسية، تستحيل مقاربةُ الجوهر السياسي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ليصار، في خطوة لاحقة، إلى وضعه في السياقات السياسية الطبيعية لسيرورته، في إطارها الوطني الجامع في ضوء ذلك تصبح الطوائفُ والمذاهب، بل العشائرُ والعائلات والانتماءات الأقوامية المختلفة، هي التي تَرْسم حدودَ الأوطان ومصالحَ السكان. ومنطق كهذا يَصْنع الخنادق، يولِّد الفرقةَ والاقتتال، يَكْسر الجسورَ، يَخْلق العزلةَ، يسيِّجها بأوهام يستحضرها من التاريخ، أو يستولدها من تقيّات المكبوت وحرّاسه المعمَّمين، فيَخْسر الجميعُ في البداية والنهاية

وبطبيعة الحال ليست هذه الظاهرة بلا أساس واقعي. فما يجري في لبنان والعراق، وكثافةُ الحضور الإيديولوجي الديني في وسائل الإعلام المختلفة، واحتلالُ رجال الدين مساحاتٍ كبيرةً من المشهد الإعلامي والثقافي والسياسي الراهن، وغيابُ الحياة السياسية والنقابية الطبيعية وثقافتِها وأُطُرها المجتمعية المدنية زمنًا طويلاً، وانسدادُ الأفاق أمام حياة سياسية حقيقية؛ كلُّ ذلك يولِّد مثلَ تلك الارتكاسات في العقل السياسي ولا يجوز أن ننسى، بطبيعة الحال، فشلَ المشاريع القومية واليسارية، التي شَغَلت النصفَ الثاني من القرن العشرين، وانزياحَها من المشهد السياسي، وكذلك غيابَ أية فعالية ليبرالية أصيلة ومتأصّلة وجميعُه فَسَحَ الطريقَ سالكةً أمام الإسلام السياسي ليتقدَّم الحركةَ المجتمعية، مع كل المرفَقات المفهومية الضرورية له كعدّةِ شغلٍ سياسية. يضاف إلى ذلك، كعاملِ تأجيجٍ وتوظيفٍ سياسي، الدورُ الأميركي والصهيوني في المنطقة، خصوصًا بعد غزو العراق واحتلاله، والانكشاف، الذي يقارب الفضيحة، للهيمنة الأميركية على الأنظمة العربية المصنَّفة أميركيّاً «معتدلة »

لقد أعاد الغزوُ الأميركي للعراق الصلاحيةَ إلى أسئلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أسئلةِ حركات التحرر. وأَوْكل مهمةَ الإجابة عنها، وبصورة موضوعية، إلى الحركات السياسية الدينية، باعتبارها القوى الفاعلةَ في المشهد السياسي الراهن. وساهم في ذلك انكفاءُ الحركات السياسية اليسارية والقومية بدعوى «المراجعة،» (بل قُل الهزيمة)، ونسيتْ أو تناستْ أنّ قضايا المرحلة **الوطنية** لم تُنْجَزْ بعد.

وإذ يتصدّى الإسلامُ السياسي لقضايا المرحلة الوطنية، فإنّه يَفْعل ذلك مستنِدًا إلى أطره الطائفية والمذهبية، بغضّ النظر عن التلوينات المختلفة، الليبرالية منها على وجه الخصوص، في خطابه السياسي غير أنّ السياسة المستندة إلى تلك الأطر هي

قد ينجح الإسلام السياسي في مقاومة الهيمنة الخارجية وبناء قاعدة علمية واقتصادية، لكنّه لن يستطيع تأصيل قيم الحرية والاختلاف.

سياسةٌ طائفيةٌ بالضرورة، في المنطلق، وفي المآل النهائي. هذا لا يعني أن نضع الحركاتِ السياسيةَ الإسلامية في سلّةٍ واحدة، وأن نتجاهل الاختلافات العميقة والجدية القائمة بينها. فمن الصعوبة بمكانٍ، مثلاً، وهو غيرُ علمي في مطلق الأحوال، ألاّ نفرّق بين سياسةِ طالبان وابن لادن والزرقاوي وأشباهِها، وبين سياسة المقاومة الإسلامية في فلسطين وفي لبنان، وبين سياسة الإخوان المسلمين في مصر وسورية وتونس وغيرها من البلدان العربية والإسلامية ومع ذلك، فثمة جامعٌ عامٌّ بينها· وهو أنّها أسيرةُ تموضعاتها الطائفية والمذهبية، وهي لا تستطيع التخلّي عنها هنا يغيب للأسف البعدُ الوطني في عملية الإسناد المجتمعي، وفي عملية التعبئة، وفي الممارسة التنظيمية والسياسية

في مواجهة استحقاقات الراهن، لا بدّ من الاعتراف بأنّ ثمة مشكلة نظرية غير محلولة تواجه الإسلامَ السياسي، هي ذاتُها التي واجهتْ، في حينه، التياراتِ القوميةَ واليساريةَ «العلمانية،» ولم تستطع حلّها وأعني بها مشكلةَ تحقيق مشروع تنموي شامل، تكون إحدى مهامّه المحورية مهمة بناء الدولة الحديثة، والحداثية، التي تَدْخل مجتمعاتِنا في العصر الراهن، عصرِ الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، عصرِ العلم والمعرفة والسباق الاقتصادي، عصرِ أنماط الحياة المنفتحة والمتسامحة...

وإذا كانت القوى السياسية القومية واليسارية التي تصدّت لحلّ هذه المشكلة، مدعومةً برهانات كبيرة من قِبل القوى المجتمعية الأساسية، وأحيانًا من قِبل الجماهير العريضة والواسعة، وقد نجحتْ بدلاً من بناء الدولة الحديثة وتأصيلِ المفاهيم المرتبطة بها (مثل مفهوم الفرد، والمواطن، والوطن، والنقابة، والحزب السياسي، والديموقراطية، والحرية، والمجتمع المدني، وغيرها كثير) في بناء دولة جهازية استبداديةٍ مغلقة، كلُّ شيء فيها هشٌّ، ويَسْهل الارتدادُ عنه إلى ما قبله، فمن حقّنا أن نشكّ في قدرة الإسلام السياسي على إنجاز مهمة كتلك. فهو في رؤيته إلى الحاضر، وفي تطلّعه نحو المستقبل، يَسْتحضر الماضي، روحًا وثقافةً ونمطَ حياة قد ينجح في التعبئة والحشد لمقاومة الهيمنة الخارجية، والظفرِ باستقلالِ الإرادة السياسية، وفي بناءِ قاعدةٍ علميةٍ واقتصاديةٍ تَخْدم هيبة الدولة (نموذج إيران)، لكنّه لن يستطيع تأصيلَ قيم الحرية والاختلاف والتعددية إلاّ في نطاق الاتجاه الواحد، ولا يستطيع توليدَ ديناميكيات تطورية مجتمعية على المدى البعيد فهذه الديناميكيات لا تكون من دون الحرية والديموقراطية والاختلاف والتعددية، واحترام حقوق الإنسان الفرد وخياراته ومصالحه.

لقد حاول الاتحادُ السوفييتي، والدولُ التي سارت على نهجه، بناءَ نظام اجتماعي جديد بالاستناد إلى نظرية عقائدية وضعية مغلقة، هي في منطقها الداخلي أقربُ إلى العقيدة الدينية فكان أن كافأ

نحنا مش طائفيّة...
نحنا منحبّ بعضنا حتى الموت!

التحليل السياسي بلغة طائفية

التاريخُ تلك المجتمعات بالانكسار، والثأر منها لنفسه. لكنّ الانكسار هنا هو، بمعنًى معيّن، انكسارٌ باتجاه الأمام، أيْ باتجاه الدخولِ في العصر، واستعادةِ قيم الحرية والديمقراطية والتعددية والاختلاف وغيرها من القيم الحديثة، وخلقِ ديناميكياتٍ تطوريةٍ جديدة، مع المحافظة على الكيان السياسي للدولة والمجتمع.

واللافت أنّه في ذروة المدّ الاشتراكي والشيوعي، في الخمسينات والستينات، حاولتْ جميعُ الاتجاهات السياسية والفكرية في منطقتنا، ومنها الاتجاهاتُ الدينية والقومية، التشبُّهَ بالكثير من منطق ذلك المدّ على الصعيد الفكري والسياسي، حتى باتت صفةُ «الاشتراكية» صفةً جامعةً لها. وفي محاولة الإسلام السياسي الاقترابَ من التيارات الاشتراكية والتشبُّهَ بها، إلى حدِّ استخدام الكثير من عُدّتها المفهومية في تحليلاته السياسية (الاستغلال، الصراع الطبقي، العدالة الاجتماعية ..الخ)، كان يكيِّف نفسَه مع معطيات عصرية رائجة. أما ما تقوم به بعضُ التيارات والقوى السياسية اليسارية والقومية والنخب السياسية والثقافية مِنْ تَشَبُّهٍ بالإسلام السياسي، في ذروة مدّه الراهنة، خصوصًا لجهة استعارة عدّته المفهومية في التحليل السياسي، فهو دعوةٌ إلى استقالة العقل، والتضحيةِ بكل المكتسبات الفكرية والفلسفية التنويرية التي ساهمت البشريةُ فيها، والخروج من العصر الراهن إلى الماضي، من المجتمع السياسي إلى مجتمعَ المِلَل والنِّحَل

إنّ التاريخ الحديث للدول العربية لم يَشْهد صراعات طائفية ومذهبية، ولم ينفتح عليها، مثلما هو منفتحٌ عليها في الوقت الراهن، بعد أن جاءنا «العم سام» مهيمنًا على المنطقة، وغازيًا، ليجد أنّ الأنظمة العربية الاستبدادية قد هَيّأتْ له الأرضيةَ، من جرّاء منع الشعوب العربية من أن تعيش حياةً سياسيةً طبيعية، بل ولجأ بعضُها إلى استخدام البنى المجتمعية الطائفية أو المناطقية مصدرًا لتأمين أدواتها الأمنية الذاتية.

لطالما افتَخَرْنا في سورية بوحدتنا الوطنية، وبتعايش سكّان سورية بعضهم مع بعض، ومشاركتِهم في جميع النضالات السياسية، سواء في الداخل أو ضدّ القوى الخارجية، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الطائفية والمذهبية، تحرّكهم روحٌ وطنيةٌ، أو قوميةٌ، أو طبقيةٌ عالية، لا يزال الرهانُ عليها صائبًا لحماية سورية، رغم كل محاولات النيل منها من خلال تعميم مناخات الفساد والنهب والعوز، التي تعمل عليها بعضُ القوى الداخلية، وتستفيد منها القوى الخارجيةُ في حماية مصالحها، عبر الترويج الإعلامي والسياسي الطائفي والمذهبي. لكنّ هذا الرهان في حاجةٍ ماسّةٍ إلى تجديد أساساته وتقويتها، بالسير حثيثًا على طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجدية والعميقة، والانتقال التدريجي الآمن من نمط الدولة الأمنية إلى نمط الدولة الديموقراطية، ومن مناخات الاستبداد إلى فضاءات الحرية والمسؤولية والقانون والمشاركة.

إنّ الصراعات التي تَشْهدها المنطقة، خصوصًا في لبنان والعراق، هي صراعاتٌ سياسيةٌ بامتياز، يراد لها، من قِبل بعض القوى الخارجية ومرتكزاتها المحلية، أن تأخذ شكلَ صراعات طائفية ومذهبية ولهذا الغرض يتمّ نبشُ التاريخ، وإعادةُ إحياء بعض مواته، وتوظيفُه لتحقيق مكاسب سياسية خارجية. أقول «خارجية،» بالتحديد، لأنّ الداخل يَخْسر في مجمل الأحوال في البداية والنهاية. وأحد المداخل المجرَّبة إلى ذلك هو السيطرة على «العقل» السياسي والثقافي العارف، واستبدالُ لغته السياسية في تحليل المشكلات السياسية في المنطقة بلغةٍ طائفيةٍ ومذهبيةٍ وأقوامية.

إنّ مشكلات المنطقة هي في الجوهر مشكلاتٌ سياسية، كما ذكرنا، تتمحور حول الصراع بين المشروعات الأمريكية الصهيونية ومرتكزاتِها المحلية، وبين شعوب المنطقة وقواها الوطنية والديمقراطية في تطلعها نحو الحرية والديمقراطية واستقلال الإرادة السياسية وإنجاز مشاريع تنموية حداثية نهضوية تُخْرجها من دائرة التخلف إلى دائرة التقدُّم. شعوبنا تحتاج إلى اللغة السياسية لمقاربة مشكلاتها، لا إلى اللغة الطائفية.

سورية

د. منذر خدّام

خبير سوري بقضايا المياه، وأستاذ في جامعة تشرين له كتب عديدة في الاقتصاد